رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطويـــر
القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثالث 2021م

أهم الملامح: فائض في ميزانية الربع الثالث 2021م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الثالث 2021 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية فائضاً قدره 6.7 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2021م، مقارنة مع عجز بلغ 40.8 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 13% على أساس سنوي ليبلغ 243.4 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة مع 215.6 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 60% على أساس سنوي لتصل إلى 148 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2021م، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 22% على أساس سنوي لتبلغ 95.4 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 28% على أساس سنوي لتصل إلى 66.1 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2021م.
- انخفض إجمالي النفقات بنسبة 8% على أساس سنوي لتبلغ 236.7 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة مع 256.3 مليار ريال سعودي في نفس الفترة من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 948.3 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من العام 2021م مقارنة بـ 853.5 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2020.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)

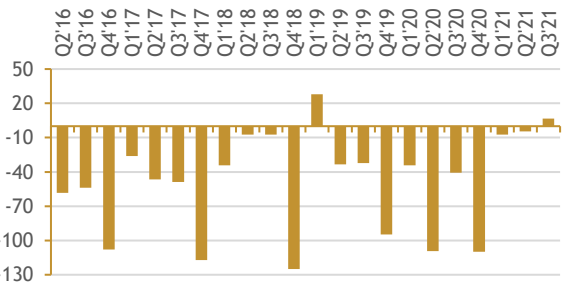

وكالة "فيتش" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة)

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة). لتكون المملكة ضمن الدول القليلة في العالم التي تمكنت من تعديل النظرة المستقبلية لتصنيفها الائتماني بإصلاحاتها الاقتصادية وإجراءاتها المناسبة لاحتواء جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

كما توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لاقتصاد المملكة بحوالي 2.1% للعام المالي الحالي مقارنة بالانكماش السابق في العام 2020م بحوالي -4.1%.

من جانبه، أوضح معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن تعديل وكالة فيتش للنظرة المستقبلية لتصنيف المملكة الائتماني إلى نظرة مستقرة، يؤكد إيجابية الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها المملكة خلال السنوات الخمس الماضية وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، والذي انعكس بشكل إيجابي على فاعلية السياسة المالية ورفع كفاءة العمل الحكومي، التي جاءت خلال تنفيذ الحكومة للإصلاحات الهيكلية والمالية منذ عام 2017 ودفع أجندتها الشاملة للتنويع الاقتصادي.

الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني (%)

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2021م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع القطاع غير النفطي بنسبة 8.4%، في حين انخفض القطاع النفطي بنسبة 6.9% في الربع الثاني من العام 2021م.
- فيما شكل القطاع غير النفطي نسبة 60.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2021م مقارنة بنسبة 62.8% في الربع الأول من عام 2020م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

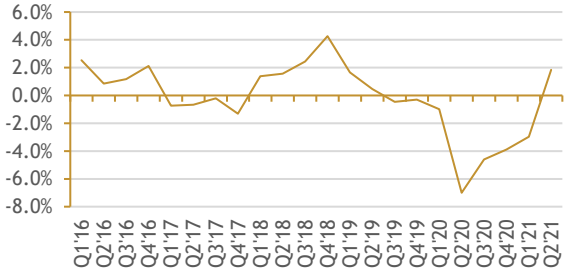

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية في سبتمبر عند 58.6 نقطة، وهو الأعلى قراءه له منذ أغسطس 2015. واستمر الإنتاج في الارتفاع بشكل حاد منذ مايو 2021، بينما زاد نمو الطلبات الجديدة بأسرع وتيرة له منذ 7 سنوات. وتشير قراءة المؤشر فوق 50 نقطة إلى حدوث توسع في نشاط القطاع غير النفطي، في حين تشير قراءة المؤشر تحت 50 نقطة إلى حدوث انكماش.

مؤشر مديري المشتريات

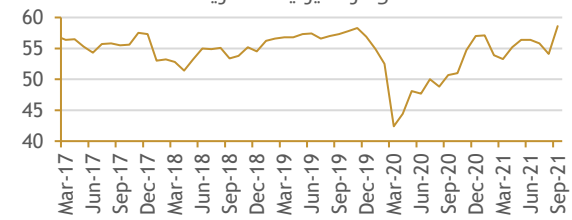

مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.6% على أساس سنوي في سبتمبر 2021م. حيث شهدت مؤشرات قطاعي النقل والاتصالات زيادة بنسبتي 5.9% و2.8% على التوالي. وسجّل قسم الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 2.4% في حين كان قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 3% على أساس سنوي في سبتمبر 2021م.

مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي)

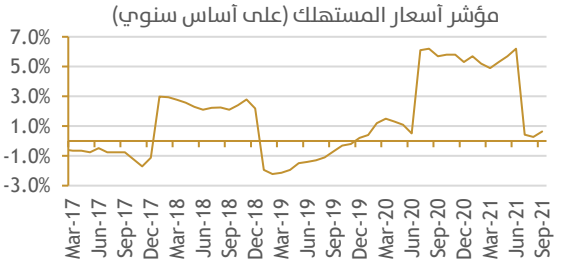

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع بنسبة 20.4% على أساس سنوي لتبلغ 40.4 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2021م مقارنة بـ 33.2 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام السابق.
وقد بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 119.8 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2021م (بارتفاع نسبته 25% على أساس سنوي وبنسبة 1.4% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)

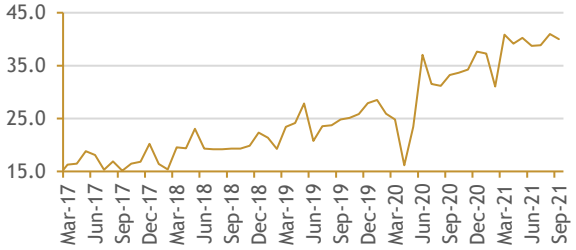

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.4% على أساس سنوي وبنسبة 1.1% على أساس ربعي في سبتمبر 2021م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) نمواً بنسبة 6.9% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 2% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9.4% على أساس سنوي وبنسبة 1.4% على أساس ربعي في سبتمبر 2021م.

نمو عرض النقود والودائع المصرفية

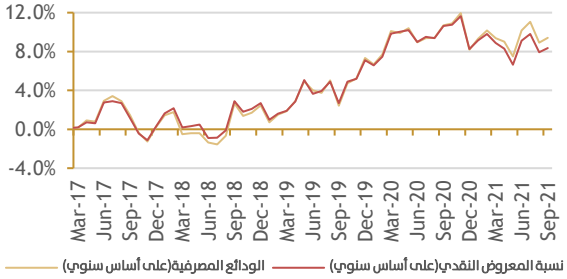

نمو الائتمان المصرفي (%)*

حقق الائتمان المصرفي (للقطاعين العام والخاص) نمواً بنسبة 16.1% على أساس سنوي في سبتمبر 2021م وبنسبة 2.9% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 39% على أساس سنوي وبنسبة 3.8% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 15.2% في سبتمبر على أساس سنوي وبنسبة 2.8% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

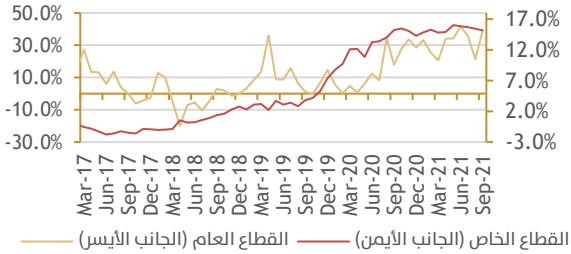

*الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى 2.1% في الربع الثاني من عام 2021م (أحدث البيانات المتوفرة) مقارنة مع 2.2% في الربع الأول من عام 2021م.

(نسبة) القروض المتعثرة من إجمالي القروض

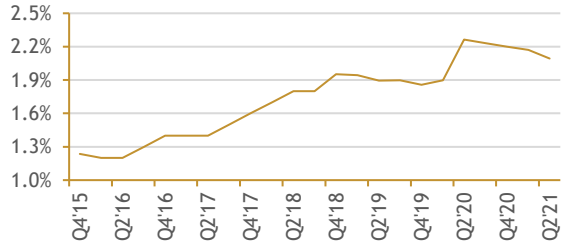

أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي السعودي (ساما) معدليَ إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس دون تغيير خلال الربع الثاني من عام 2021م. في حين كان آخر تخفيض للأسعار في مارس 2020م بمقدار 125 نقطة أساس لكل منهما. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في تعزيز الاستقرار النقدي.

أسعار الفائدة (%)

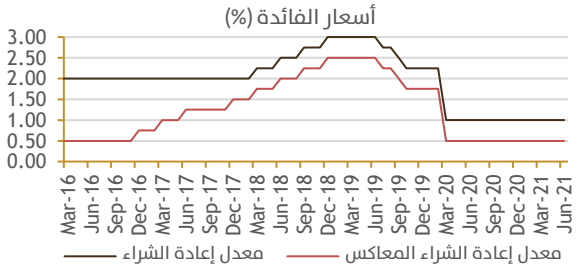

نظرة عامة على الأسواق المالية

مؤشر السوق الرئيسة (تاسي)

ارتفع مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 6.1% على أساس شهري في سبتمبر وبنسبة 32.3% منذ بداية العام حتى تاريخه. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية بنسبة 3.6% إلى 10,071 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2021م من 9,722 مليار ريال سعودي في يونيو 2021م.

القيمة السوقية للأسهم

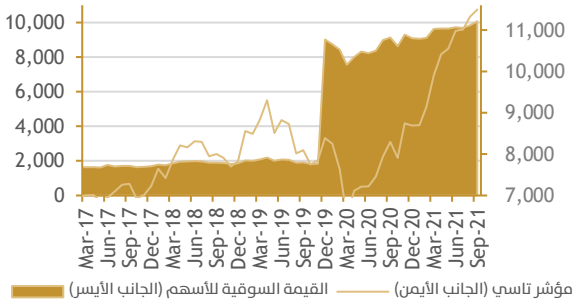

ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 13.5% في شهر يونيو 2021م لتصل إلى 14.5% في شهر سبتمبر 2021م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث ارتفعت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 2.1% على أساس شهري لتصل إلى 298.8 مليار ريال في سبتمبر 2021م من 292.6 مليار ريال سعودي في أغسطس 2021م.

ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي الأسهم الحرة(%)

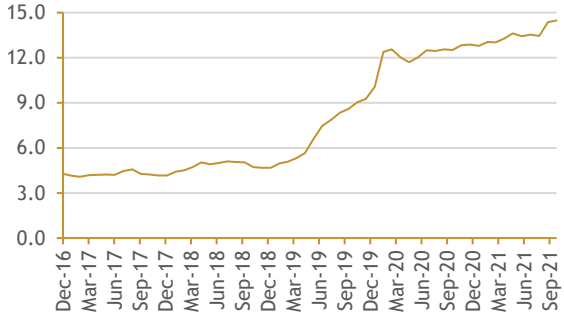

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثالث من عام 2021م إلى 18.4% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 16.1% في الربع الثاني من عام 2021م.

حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

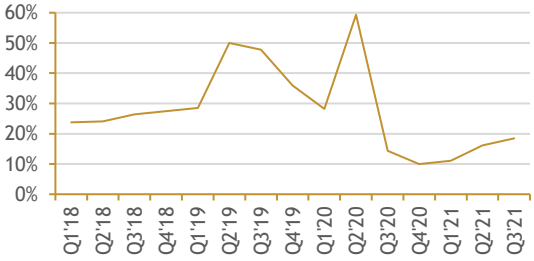

تركيز السوق في أكبر 10 شركات

ارتفعت نسبة التركز لأكبر عشر شركات في السوق المالية (تداول) ارتفاعاً طفيفاً بنهاية شهر سبتمبر من العام 2021م إلى 88.3% مقارنة بنسبة 88.2% في نهاية يونيو 2021م.

القيمة السوقية لأكبر عشر شركات (%)

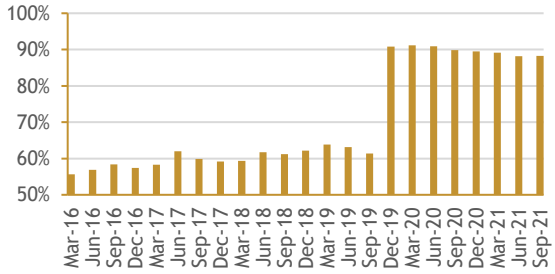

الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 28.2% في الربع الثالث من عام 2021م مقارنة بنسبة 26.8% في الربع الثاني من عام 2021م. وحققت الأصول المدارة ارتفاعا بنسبة 5% على أساس ربعي.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

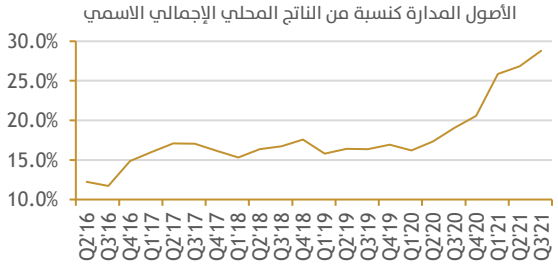

أهم اللمحات عن تطورات القطاع المالي

البنك المركزي السعودي يطلق برنامج ترجمة الأبحاث في المالية الإسلامية

أعلن البنك المركزي السعودي إطلاق برنامج ترجمة الأبحاث في المالية الإسلامية؛ مساهمة منه في دعم البحث العلمي، والنهوض به، والاستفادة من مخرجاته في المملكة العربية السعودية وخارجها. وأوضح البنك المركزي أن البرنامج يعزز الدورَ الريادي للمملكة في قطاع المالية الإسلامية عالميًا، والحرص المتواصل من البنك على تكامل المنظومة البحثية؛ إدراكاً منه لمسؤوليته المجتمعية ودوره المحوري في هذا المجال. ويسهم هذا البرنامج في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تعزّز المكانة المعرفية للمملكة. وتشمل المجالات البحثية المستهدفة للبرنامج كلًا من: المالية الإسلامية، والمصرفية الإسلامية، وقطاع التأمين الإسلامي، وإدارة المخاطر المصرفية، والتقنية المالية "الفنتك" ذات العلاقة بالمالية الإسلامية، والحوكمة الشرعية، إلى جانب مواضيع أخرى ذات علاقة بقطاع المالية الإسلامية.

البنك المركزي السعودي يطلق برنامج دعم الأبحاث في المالية الإسلامية

أعلن البنك المركزي السعودي إطلاق برنامج دعم الأبحاث في المالية الإسلامية؛ مساهمة منه في دعم الباحثين داخل المملكة العربية السعودية وخارجها، والنهوض بالبحث العلمي، والاستفادة من مخرجاته. وأوضح البنك المركزي أن البرنامج يعزز الدور الريادي للمملكة في قطاع المالية الإسلامية عالميًا، والحرص المتواصل من البنك على تكامل المنظومة البحثية؛ إدراكاً منه لمسؤوليته المجتمعية ودوره المحوري في هذا المجال. وسيسهم هذا البرنامج في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي تعزّز المكانة المعرفية للمملكة، ومن جانب آخر سيقدم البرنامج الفرصة للباحثين لتطوير الحلول والمساهمات العلمية للرقي بالتطور النوعي للمالية الاسلامية.

محافظ البنك المركزي يشكر القيادة بمناسبة الموافقة على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

رفع معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبد الله المبارك باسمه وباسم منسوبي البنك المركزي؛ أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظهما الله - بمناسبة صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 02/06/1424هـ. وأوضح المبارك أن هذه الموافقة تأتي ضمن الجهود المستمرة؛ لدعم استدامة واستقرار القطاع المالي، وتعزيز المراكز المالية لشركات التأمين، ودعم الإشراف والرقابة على قطاع التأمين. حيث ستعزز هذه التعديلات من دور البنك المركزي في حفظ حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمستثمرين.

البنك المركزي السعودي يطلق تطبيق "مالي" لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال

أطلق البنك المركزي السعودي تطبيق "مالي" كإحدى الأدوات التعليمية الفريدة في المملكة؛ لتعزيز الوعي والتمكين المالي للأطفال، وإعداد جيل مثقف مالياً، يعي ويدرك أهمية المال، وضرورة الحفاظ عليه. ويستهدف تطبيق "مالي" فئة الأطفال من عمر 8 سنوات حتى 12 سنة، حيث يساعد في إكسابهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية على الوجه الصحيح، بعيداً عن الممارسات الخاطئة في التعامل مع المال، مع التركيز على إكسابهم المعارف والاتجاهات الصحيحة المتعلقة بالثقافة المالية، إلى جانب توضيح المفاهيم الاقتصادية لهذه الفئة من خلال التعرف على مصادر الدخل، ومسارات صرف المال، وترتيب أولويات النفقات، والتعرف على مفهوم التخطيط والشراء، وأهمية الادخار عن طريق محاكاة التطبيق لواقع الطفل ومواقفه التي يتعرض لها في حياته اليومية، ويكون فيها بحاجة إلى معرفة طرق التعامل السليمة مع المال، مع مراعاة أخلاقيات المعاملات المالية. ويُعدّ إطلاق تطبيق "مالي" ضمن جهود البنك المركزي في تعزيز الوعي المالي لفئة الأطفال؛ للمساهمة في إعداد جيل واعٍ ومثقف مالياً.

البنك المركزي السعودي يستضيف القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية

يستضيف البنك المركزي السعودي فعاليات القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، والتي ستُعقد خلال الفترة من 9 إلى 11 نوفمبر 2021م في المملكة العربية السعودية بمحافظة جدة، تحت شعار "التمويل الإسلامي والتحول الرقمي: موازنة الابتكار والمرونة". حيث تأتي هذه القمة؛ لبحث سبل تعزيز الابتكار في النظام المالي الإسلامي، والاستفادة من خدماته، واعتماد التكنولوجيا وضمان الاستدامة؛ من أجل دفع عجلة النمو، وتحقيق فرص التنمية ضمن هذا القطاع.

البنك المركزي السعودي يصدر تقرير أداء قطاع التأمين للربع الثاني من 2021م

أعلن البنك المركزي السعودي إصدار التقرير الربع السنوي عن أداء قطاع التأمين خلال الربع الثاني من العام الجاري 2021م، الذي يُبرز النتائج المتعلقة بهذا الربع، ومقارنتها مع أداء القطاع في الربع المماثل من العام السابق، إضافة إلى نتائج فترة النصف الأول من العام 2021م، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وتأتي هذه الخطوة، كجزء من التزام البنك المركزي بتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن أداء قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية.

محافظ البنك المركزي السعودي يثمّن جهود "البنوك السعودية" في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء

ثمّن معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، الجهود المبذولة من لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في "البنوك السعودية"؛ الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، ورفع نسبة الوعي مالياً من خلال التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية، والاستخدام الآمن لتلك التعاملات، إلى جانب القضايا والمستجدات ذات العلاقة بالنشاط المصرفي على المستوى المحلي والعالمي.

البنك المركزي السعودي يحصل على جائزة أفضل بنك مركزي نظير جهوده المتميزة في المالية الإسلامية

منحت لجنة جوائز المالية الإسلامية العالمية Global Islamic Finance Awards (GIFA) - البنك المركزي السعودي جائزة أفضل بنك مركزي لعام 2021م؛ نظير مساهماته المتميزة في المالية الإسلامية، وذلك خلال حفل تسليم الجوائز السنوي الحادي عشر، الذي نظم افتراضياً يوم 14 سبتمبر 2021م.

وأعرب معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك خلال كلمة ألقاها بهذه المناسبة، عن سعادته بحصول البنك المركزي على جائزة أفضل بنك مركزي لعام 2021م من قبل لجنة جوائز المالية الإسلامية العالمية، والتي تعكس الجهود المبذولة في إطار تطوير قطاع المالية الإسلامية في المملكة، والمتوافقة مع برنامج تطوير القطاع المالي - أحد البرامج الرئيسة لرؤية المملكة 2030 - والتي تهدف إلى ضمان تكوين أسواق مالية متطورة، وإنشاء قطاع مالي مُمكن ومُحرك ومُحفز لاقتصاد وطني أكثر تنوعاً، يقوم على النمو الذي يقوده القطاع الخاص. كما أكد معاليه أن المملكة عازمة على مواصلة تطوير قطاع المالية الإسلامية في المملكة، وأن هذه الجائزة جاءت لتعزيز الدور الريادي للمملكة في هذا القطاع على المستوى العالمي.

البنك المركزي السعودي ينظم افتراضياً الورشة الربعية الثالثة للمالية الإسلامية لعام 2021م

دشّن سعادة وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للأبحاث والشؤون الدولية الدكتور فهد بن عبد الله الدوسري، يوم الخميس 2 صفر 1443هـ ورشة البنك المركزي الربعية الثالثة للمالية الإسلامية لعام 2021م، حيث عُقدت الورشة افتراضياً بعنوان "دور البرامج التعليمية في تطور قطاع المالية الإسلامية في المملكة ."وقد شهدت الورشة مشاركة عدد من الخبراء والمهتمين في صناعة المالية الإسلامية.

وتأتي هذه الورشة، ضمن سلسلة من الورش الربعية المتخصصة في المالية الإسلامية برعاية البنك المركزي السعودي؛ الهادفة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الصلة في صناعة المالية الإسلامية.

البنك المركزي السعودي ينظم ورشة "الرقمنة والابتكار والتقنية في القطاع المالي"

نظم البنك المركزي السعودي يوم الخميس 23 صفر 1443هـ الموافق 30 سبتمبر 2021م ورشة عمل بعنوان "الرقمنة والابتكار والتقنية في القطاع المالي" بنسختها الأولى في مقر البنك المركزي الرئيسي بالرياض.

وشهدت الورشة مشاركة ما يقرب من 60 مختصاً يمثلون البنوك وشركات التأمين والتمويل العاملة في المملكة، وشركات التقنية المالية الفاعلة والعاملة في القطاع، إلى جانب عدد من الخبراء والمهتمين في التقنية المالية. وتأتي هذه الورشة، ضمن سلسلة من ورش العمل كأحد الجهود التي يسعى البنك المركزي السعودي لتنظيمها؛ انطلاقاً من دوره في تعزيز مبدأ دفع الابتكار والمنافسة، وتمكين قطاع التقنية المالية؛ لتصبح المملكة واحدة من الدول الرائدة في هذا المجال، وبما يساهم في تحقيق مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي المرتبطة بالتحول الرقمي، ودعم ريادة الأعمال، وتطوير التقنية المالية؛ للارتقاء إلى تطلعات ومستهدفات رؤية المملكة 2030.

محافظ البنك المركزي السعودي يثمّن جهود "البنوك السعودية" في تعزيز الثقافة المالية لدى العملاء

ثمّن معالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، الجهود المبذولة من لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في "البنوك السعودية"؛ الهادفة إلى نشر وتعزيز الثقافة المالية لدى كافة أفراد المجتمع بمختلف شرائحه، ورفع نسبة الوعي مالياً من خلال التعريف بالخدمات والمنتجات المصرفية، والاستخدام الآمن لتلك التعاملات، إلى جانب القضايا والمستجدات ذات العلاقة بالنشاط المصرفي على المستوى المحلي والعالمي.

هيئة السوق المالية تعتمد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية والتعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية

انطلاقاً من دور الهيئة في تنظيم وتطوير السوق المالية، وحرصاً من الهيئة على مواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية وتطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية المناسبة، وسعياً منها إلى تطوير منتجات جديدة ودعم صناعة التقنية المالية (فنتك) في السوق المالية، فقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن باعتماد تعديل تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية، وأن يُعمل بها من تاريخ نشرها. تهدف تعديلات تعليمات تصريح تجربة التقنية المالية إلى تحسين الإطار التنظيمي ليستمر في دعم ابتكارات التقنية المالية (فينتك) في السوق المالية في المملكة.

وأصدر المجلس قراره المتضمن اعتماد تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الصناديق الاستثمارية. وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية، ورفع مستوى جودة إعلانات الصناديق الاستثمارية المقدمة للمستثمرين، وتحديد نماذج للإعلانات الخاصة بها دون الإخلال بالمواد ذات العلاقة في نظام السوق المالية ولائحة صناديق الاستثمار ولائحة صناديق الاستثمار العقاري.

هيئة السوق المالية توافق على تسجيل وطرح عدد من الشركات في السوق المالية

أعلنت هيئة السوق المالية عن صدور عدة قرارات من مجلس الهيئة في الربع الثالث من العام 2021م، بشأن الموافقة على طرح الشركات التالية في السوق الموازية: "جروب فايف السعودية للأنابيب" و "جاهز الدولية لتقنية نظم المعلومات" و"شركة الحاسوب للتجارة" وتسجيل أسهم " شركة إنماء الروابي" بغرض الإدراج المباشر في السوق الموازي (نمو).

كما أصدر المجلس قرار الموافقة على طلبات تسجيل وطرح الأسهم للاكتتاب العام في السوق الرئيسية لثلاث شركات:

- شركة النايفات للتمويل
- شركة أنابيب الشرق المتكاملة للصناعة
- شركة المنجم للأغذية

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

أعلنت تداول السعودية خلال الربع الثالث من عام 2021م الموافقة على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات الدين الصادرة عن حكومة المملكة العربية السعودية وفقاً لقواعد الإدراج بقيمة إجمالية تبلغ (6,873,254,000) ريال. وإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (21,572,265,000) ريال.

هيئة السوق المالية تنشر مشروع "لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية" ومشروع " تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة " لاستطلاع مرئيات العموم

انطلاقاً من أهداف الهيئة الاستراتيجية في تنظيم السوق المالية وتطويرها، فقد أصدر مجلس الهيئة قراره المتضمن نشر مشروع لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية لاستطلاع مرئيات العموم حياله لمدة (30) يوماً تقويمياً انتهت بتاريخ 2021/08/10م. وكذلك نشر مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة لإستطلاع مرئيات العموم حياله لمدة (30) يوماً تقويمياً تنتهي بتاريخ 2021/10/5م.

ويهدف مشروع لائحة الإبلاغ إلى تنظيم الإبلاغ عن مخالفات أحكام نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية ولوائح السوق ومركز الإيداع ومركز المقاصة، بما في ذلك تحديد المكافآت المالية للمُبلغين، وضوابط منحها، والإجراءات التي تسهم في حماية المبلغين.

وفيما يخص مشروع تعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة فإنه يهدف إلى تنظيم خيار زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم دون حق الأولوية وفقاً للمادة الأربعين بعد المئة من نظام الشركات، بما في ذلك تحديد فئات المستثمرين الذين يجوز طرح الأسهم المصدرة عليهم، وذلك ليكون خياراً إضافياً للشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية إلى جانب الخيارات المتاحة حالياً لزيادة رأس المال.

تعاون مشترك بين بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبنك الاستثمارات العامة الفرنسي

وقّع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبنك الاستثمارات العامة الفرنسي (bpifrance)، مذكرة تعاون مشتركة تهدف إلى نقل الخبرات وأفضل التجارب والممارسات لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتصميم المنتجات التمويلية المناسبة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الرئيس التنفيذي لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة محمد المالكي، أن توقيع هذه المذكرة يتواكب مع أهداف البنك والتي تتضمن زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة كونها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة وممكناً لتحقيق رؤية المملكة 2030.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لبنك "bpifrance" نيكولا دوفورك: "يسرنا إطلاق هذا التعاون مع شريكنا الجديد بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، لتبادل خبراتنا في التمويل والاستثمار والابتكار ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وكالة "فيتش" تؤكد تصنيف المملكة الائتماني عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة)

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند (A) مع تعديل النظرة المستقبلية من (سلبية) إلى (مستقرة). لتكون المملكة ضمن الدول القليلة في العالم التي تمكنت من تعديل النظرة المستقبلية لتصنيفها الائتماني بإصلاحاتها الاقتصادية وإجراءاتها المناسبة لاحتواء جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

وتوقعت الوكالة في تقريرها عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في 2021م بعد انكماش الاقتصاد في عام ٢٠٢٠م، إضافة إلى عودة مستوى الحساب الجاري إلى الفائض مع تقليص نسب العجز في المالية العامة، على أساس تحسن ظروف الاقتصاد الكلي العالمي وانتعاش أسعار النفط مع بدء العالم الخروج من الجائحة، لا سيما وأن الوكالة قد رفعت توقعاتها في وقت سابق لأسعار النفط للعام الحالي من 58 إلى 63 دولار للبرميل.

كما توقعت نمو الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي لاقتصاد المملكة بحوالي 2.1% للعام المالي الحالي مقارنة بالانكماش السابق في العام 2020م بحوالي -٤.١%.

فيما خفضت تقديراتها لحجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021م إلى 31.1% مقارنة ب 39.4% في تقديراتها الأخيرة في ديسمبر 2020م، وتقدر الوكالة أن يصل إلى حوالي 33.1% بحلول العام 2022م.

من جانبه، أوضح معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان، أن تعديل وكالة فيتش للنظرة المستقبلية لتصنيف المملكة الائتماني إلى نظرة مستقرة، يؤكد إيجابية الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها المملكة خلال الخمس سنوات الماضية وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030م، والذي انعكس بشكل إيجابي على فعالية السياسة المالية ورفع كفاءة العمل الحكومي، التي جاءت خلال تنفيذ الحكومة للإصلاحات الهيكلية والمالية منذ عام 2017 ودفع أجندتها الشاملة للتنويع الاقتصادي.

وكالة إس آند بي تحدث تقريرها الائتماني للمملكة عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

حدثت وكالة التصنيف الائتماني إس آند بي تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية، مؤكدة تصنيفها للمملكة عند "A-" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وتوقعت الوكالة عودة الاقتصاد السعودي إلى النمو الإيجابي في 2021م، وعودة مستوى الحساب الجاري إلى الفائض مع تقليص نسب العجز في المالية العامة في عام 2021م، وانتعاش النشاط الاقتصادي غير النفطي في الربع الثاني من عام 2021، مع تطورات في عدد من القطاعات بمجال العقارات والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق.

وعلى صعيد المالية العامة قدرت الوكالة في تقريرها الحالي أن يصل العجز من الناتج المحلي للعام المالي 2021م حوالي (4.3) % مقارنة بـ (5) % في تقريرها المنشور في شهر مارس، مع الأخذ بعين الاعتبار جودة الأصول السيادية لدى البنك المركزي السعودي وصندوق الاستثمارات العامة، كما تقدر الوكالة أن يحقق الحساب الجاري فائضاً يقارب 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي 2021م و2.5 % في الفترة ما بين 2021 - 2024.

وأشارت الوكالة كذلك إلى أن المملكة من الدول القليلة في المنطقة التي طبّقت إصلاحات هيكلية قوية بشأن ماليتها العامة وهو ما أسهم بشكل كبير في نمو الإيرادات غير النفطية التي بلغت ما يقارب نصف إجمالي الإيرادات في العام 2020م.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقعان اتفاقية مع مصرف الراجحي لانضمامه إلى برنامج المتعاملين الأوليين بأدوات الدين الحكومية

وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقية مع مصرف الراجحي لتعيينه كمتعامل أولي بأدوات الدين الحكومية يوم الأحد ٠٧ محرم ١٤٤٣هـ الموافق ١٥ أغسطس ٢٠٢١م بمقر وزارة المالية بالرياض، لينضم بذلك مصرف الراجحي إلى المؤسسات المالية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين وهي: "البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء."

وقد وقع الاتفاقية من جانب وزارة المالية معالي رئيس اللجنة التوجيهية الأستاذ عبدالعزيز الفريح، ومن المركز الوطني لإدارة الدين سعادة الرئيس التنفيذي المكلف الأستاذ هاني المديني، ومن مصرف الراجحي سعادة الرئيس التنفيذي الأستاذ وليد المقبل .

وأوضح معالي الأستاذ عبدالعزيز الفريح أن الاتفاقية تأتي ضمن استراتيجية برنامج تطوير القطاع المالي في إطار تحقيق أهداف "رؤية السعودية 2030" من خلال توسيع قاعدة المستثمرين في السوق الأولية لتأمين متطلبات تمويل الدين المحلي للمملكة، ودعم تنمية السوق الثانوية من خلال زيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية، والتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين لتطوير أسواق الدين في المملكة، مشيراً إلى أن وزارة المالية وكجزء من مهامها الاستراتيجية لدعم القطاع الخاص وتنميته بما يتوافق مع أهداف "رؤية المملكة 2030" تسعى إلى دعم تطوير القطاع المالي، وأن يكون القطاع الخاص ركيزة أساسية في مسيرة التنمية.

يذكر أن طلبات الاكتتاب في أدوات الدين الحكومية المحلية تقدم إلى المركز الوطني لإدارة الدين من خلال المتعاملين الأوليين الذين جرى التعاقد معهم، وذلك بشكل شهري ومجدول بحسب خطة الاقتراض الحكومي السنوية المعلنة، ويتولى المتعاملون الأوليون تلقي الطلبات المقدمة من المستثمرين. أما فيما يخص أدوات الدين الحكومية المحلية في السوق الثانوية بالمملكة فإن المتعاملين الأوليين يتولون دور صانعي السوق بالتعاون مع الأشخاص المرخصين التابعين لهم وفقاً للأنظمة المتبعة.

بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنك الصناعي الكوري يوقعان اتفاقية تعاون مشترك

أبرم بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر الاتصال المرئي، اتفاقية تعاون مشترك مع البنك الصناعي الكوري(IBK) ، وذلك ضمن خطة تأسيس البنك بغرض نقل المعرفة والخبرات العالمية.

وتهدف الاتفاقية إلى التعاون في مجال الاستشارات الاستراتيجية، وإدارة المخاطر، وإدارة الائتمان والبحث والتطوير وزيادة التمويل المقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين محلياً ودولياً لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تسهم في نمو القطاع وزيادة الكفاءة لهذا القطاع الحيوي المهم؛ ليكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وممكناً لتحقيق رؤية 2030.

وتأتي الاتفاقية في إطار تعزيز التعاون المشترك بين المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية، من خلال لجنة الرؤية 2030 السعودية الكورية التي انطلقت في أكتوبر 2017، وشهدت حينها توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" والبنك الصناعي الكوري في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)	%36	-	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي	2,631	3,151	3,515
إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%1.9	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي	33.16	34.2	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%29.9	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**	%39.6	%46.07	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال	9,304	11,779.25	11,404
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	-	16	30
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%7.9	11%
الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي	1,510	1,943	2,053.2
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	12	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.94	%28.2	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	%14	%27.97	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي*(%)	%66.52	%110	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من اجمالي حجم التداول (%)	%35.96	%18.4	%44
عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة المدرجة كنسبة من إجمالي عدد الشركات المدرجة (%)	%40.90	%12.9	%46
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%14.4	%17.5
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني(%)	%82	95%	%70<=

* باستثناء شركة أرامكو

**طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، والهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقا للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP